

Distr.: General
3 October 2013
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والستون
البند ٧١ من جدول الأعمال
تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة
الجماعية التي وقعت في رواندا في عام
١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا
العنف الجنسي

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في
عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بالقرار ٢٢٨/٦٦. وهو يقدم عرضاً
للحالة وتحليلاً للتحديات الراهنة الماثلة أمام قيام الأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدة في
مجال الإغاثة والتأهيل للناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤،
بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة باتباع السبل الملائمة لتلبية الاحتياجات المتبقية لأولئك
الناجين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

231013 171013 13-49797 (A)



أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة امتثالا لقرارها ٢٢٨/٦٦، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام تشجيع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة على تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، وبخاصة في مجالات تعليم اليتامى وتقديم الرعاية والعلاج الطبيين إلى ضحايا العنف الجنسي، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والعلاج من الصدمات وتقديم المشورة النفسية، والتدريب على المهارات وبرامج القروض الصغيرة؛ ودعم الأنشطة الرامية إلى إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية ومنع الإبادة الجماعية؛ ودعم الجهود المبذولة لتعزيز بناء قدرات الجهاز القضائي وتقديم الدعم للضحايا؛ واقتراح توصيات محددة بشأن الحلول المناسبة لما تبقى من احتياجات لدى الناجين من الإبادة الجماعية. وأهابت الجمعية أيضا بالدول الأعضاء أن تدعم جهود الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الرامية إلى إنجاز القضايا المتبقية.

ثانيا - استعراض التطورات الرئيسية

٢ - بعد مرور تسعة عشر عاما على جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت في حق التوتسي في رواندا، ما فتئ البلد ينتعش بشكل مطرد وبمضي في طريقه إلى مستقبل أكثر إشراقا. وفي الواقع، ونتيجة للخطة الطموحة الميمنة في رؤية عام ٢٠٢٠ (وهي عبارة عن برنامج إنمائي حكومي) والاستراتيجيتين اللاحقتين للحد من الفقر، تشهد رواندا إحدى أسرع فترات النمو والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في تاريخها. وقد جعلت الحكومة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في صلب استراتيجيتها الإنمائية واستطاع البلد أن يحقق جميع تلك الأهداف كليا أو جزئيا باستثناء الهدف ١، وذلك قبل عامين من الموعد المحدد لها. وانخفض معدل الفقر بنسبة غير مسبوقه بلغت ١٢ نقطة مئوية بين الفترتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠١٠-٢٠١١، مما يعني أن مليون طفل ورجل وامرأة قد خرجوا من دائرة الفقر منذ عام ٢٠٠٨، على أن أشد معدلات الانخفاض سجلت في المناطق الريفية. ومع ذلك، يظل معدل الفقر مرتفعا، حيث يناهز نسبة ٤٥ في المائة.

٣ - والحرك الأول للنمو هو قطاع الخدمات في المقام الأول، وهو أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتمثل العوامل المحركة الرئيسية ضمن ذلك القطاع في قطاع الاتصالات، وفي تجارة الجملة والتجزئة الآخذة في التطور، وفي النقل والسياحة. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز إصلاحات الاقتصاد الكلي السليمة بإدخال تحسينات مستدامة على بيئة الأعمال التجارية. ويتجلى هذا الأداء في تحسّن ترتيب رواندا في مؤشر البنك الدولي السنوي

عام ٢٠١٢ فيما يخص "سهولة ممارسة الأعمال التجارية". وارتقاؤها من المرتبة ١٥٠ في عام ٢٠٠٨ إلى المرتبة ٤٥ في عام ٢٠١٢ يضع اقتصاد البلد في المرتبة الثانية عالميا من حيث غالبية الإصلاحات التي أجريت.

٤ - وترد الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للبلد في رؤية عام ٢٠٢٠ والاستراتيجية الحالية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، التي تغطي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. ويتمثل الهدف الأسمى للتنمية الوطنية في الأجل الطويل في تحويل رواندا إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠، له اقتصاد قائم على المعرفة. وسيتم التركيز بشكل خاص على تمكين الشباب والنساء والاستثمار فيهم، وذلك جزء لا يتجزأ من أولويات استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وقد أُنخذت خطوات بشكل خاص لتعزيز تسهيلات الادخار والائتمان في أوساط الشباب والنساء عن طريق التعاونيات وغيرها من المبادرات. وتركز الحكومة إلى حد كبير على التدريب في مجال مباشرة الأعمال الحرة، حيث تستهدف عدة مبادرات النساء والشباب.

٥ - ويظل تعزيز النمو الاقتصادي المشترك والحد من الفقر من بين الأولويات الهامة لدى الحكومة من أجل تحقيق هدف التنمية الوطنية في الأجل الطويل. وتواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيات الحماية الاجتماعية الرامية إلى النهوض بأوضاع أشد الفئات فقرا. ويهدف برنامج أومورونج المتعلق برؤية عام ٢٠٢٠، الذي يتألف من ثلاثة أركان رئيسية - برنامج الأشغال العامة والتحويلات النقدية المباشرة ونظام القروض الصغيرة - إلى وضع رؤية عام ٢٠٢٠ واستراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر موضع التنفيذ، وإلى الحد من الفقر بشكل مباشر على صعيد المجتمعات المحلية، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل للفقراء وتوفير مبالغ نقدية لأشد الأسر المعيشية فقرا وضعفا. وتواصل الحكومة أيضا تنفيذ برنامج تأمين بقره واحدة لكل أسرة بغرض تحسين قدرة الأسر المعيشية على كسب الدخل. وقد ساهم هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات والمطالب المباشرة لفئات السكان، وخاصة أكثرها فقرا وهميشا، وأتاح أيضا في نفس الوقت المجال الضروري لعمل الإدارة المحلية ومشاركتها في تقديم الخدمات العامة بكفاءة. وقد ساعد البرنامج، بدعم من نظام "Imihigo" لعقود الأداء، على تعزيز قدرة وكلاء آخرين في مجال تقديم الخدمات.

٦ - وما فتئت الحكومة تبرهن على قيادتها المتينة لعملية التنمية وامتلاك زمام الأمر فيها باستخدام عدة آليات لتعزيز فعالية المعونة والتنسيق فيما بين الشركاء الإنمائيين فضلا عن هيئة بيئة مواتية لإقامة تعاون إنمائي فعال. ويتيح ذلك فرصة هائلة للأمم المتحدة والشركاء

الإمنايين لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورؤية عام ٢٠٢٠.

٧ - وفي مجال الحكم، أحرزت رواندا تقدما كبيرا في المصالحة الوطنية، وإرساء القانون والنظام والمساءلة، وكذلك في إعادة بناء القدرات الوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة وتعزيز تلك القدرات. ويعد تشجيع وتعزيز الحكم الديمقراطي هدفا إنمائيا رئيسيا بالنسبة للحكومة ولشركائها في التنمية، ولذلك يجري تحديد مسائل الحوكمة كأولويات في كل من رؤية عام ٢٠٢٠ واستراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

٨ - وقد نفذت رواندا بكفاءة إصلاحات في قطاع العدل بسن قوانين جديدة ووضع هيكل جديد لإقامة العدل واستخدام آليات تقليدية للعدالة من قبيل محاكم "الغاكابا" والآليات المجتمعية مثل وسطاء المجتمعات المحلية (abunzi)، فضلا عن إتاحة الوصول إلى مكاتب العدل، بغية توسيع سبل اللجوء إلى القضاء بالنسبة للكل. وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لا تزال ثمة حاجة ماسة إلى توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولم تتحقق هذه الإمكانية بالنسبة إلى الكثيرين. وأظهر سجل إنجازات رواندا في مجال الحوكمة في عام ٢٠١٢، الصادر عن المجلس الاستشاري لشؤون الحكم في رواندا، تحسنا في مجال سيادة القانون (حيث ارتفعت درجة الإنجاز من ٦٧,٧١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧٣,٣٧ في المائة في عام ٢٠١٢). وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى التحسن الملحوظ في مؤشر إمكانية الحصول على المساعدة القانونية، الذي ارتفع من ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٧,١٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وتركز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عملها في المقام الأول على ضمان احترام حقوق جميع المواطنين على قدم المساواة. وقد تلقت اللجنة ٩٨٢ قضية من قضايا حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، تم البت في ٤٧٣ قضية منها. ولا تزال القضايا المتبقية قيد التحقيق.

٩ - ويتسم معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بكونه منخفضا نسبيا (٣ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة). وفي الوقت الراهن، أصبح باستطاعة ٩١ في المائة من البالغين ممن يحتاجون إلى العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة الحصول عليها، ويصل معدل توفير الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل إلى نسبة ٨٧ في المائة. بيد أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يتباين فيما بين المناطق، حيث يبلغ ٧,١ في المائة في كينغالي (٩,٤ في المائة في صفوف النساء و ٥,١ في المائة في صفوف الرجال)، في مقابل ٢,٣ في المائة في المناطق الريفية.

١٠ - ورواندا ماضية في سبيلها إلى تحقيق هدف حصول الجميع على التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وقد أحرز تقدم مطرد في إمكانية الحصول على التعليم، حيث ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ليصل إلى نسبة ٩٥,٤ في المائة في عام ٢٠١١. كما تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث بلغ صافي معدل التحاق الفتيات بالمدارس نسبة ٩٧,٥ في المائة، في مقابل نسبة ٩٤,٣ في المائة للفتيان. وعلاوة على ذلك، فإن رواندا خطت خطوات هامة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشهد البرلمان وضعاً فريداً حيث إن معظم أعضائه من النساء (٥٦,٣ في المائة).

ثالثاً - تحديات التنمية في الوقت الراهن

١١ - على الرغم من النمو الاقتصادي السريع الذي شهده البلد خلال العقد الماضي، فإن قاعدته الإنتاجية لا تزال ضيقة. ولا يزال يطغى على اقتصاده قطاعا الخدمات والزراعة، حيث استأثرتا بنسبة تناهز ٤٧ و ٣٢ في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢، في مقابل ١٥ في المائة بالنسبة إلى القطاع الصناعي. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة التنافسية للصادرات الصناعية لا تزال تواجه تحديات بسبب ضيق السوق المحلية ووجود البلد في موقع غير ساحلي، الأمر الذي يزيد من تكاليف النقل والطاقة.

١٢ - وانخفاض إلى حد كبير العدد الإجمالي للفقراء في البلد خلال تنفيذ الاستراتيجية الأولى للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر (التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢)، وكذلك الشأن بالنسبة لمعدل الفقر المدقع. ومع ذلك، فإن عدد الفقراء ومعدل الفقر المدقع يظلان مرتفعين باستمرار، لا سيما في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن معدلات الفقر تراجعت في المناطق الريفية أكثر منها في المناطق الحضرية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، يظل هذا المعدل في المناطق الريفية يبلغ نسبة ٤٨,٧ في المائة، في مقابل ٢٢,١ في المائة في المناطق الحضرية، وفقاً لما ورد في أحدث دراسة استقصائية متكاملة للأحوال المعيشية للأسر. وعلى الرغم من أن جميع الأقاليم شهدت انخفاضاً في معدلات الفقر خلال تنفيذ الاستراتيجية الأولى للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، فقد كانت هناك تفاوتات كبيرة فيما بين المقاطعات والأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال معامل دجيني مرتفعاً (٠,٤٩)، على الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال الحد من أوجه عدم المساواة. ويتبين من معطيات الفقر في رواندا أن المرأة تتضرر من الفقر أكثر من الرجل، حيث تصنف نسبة ٤٧ في المائة من الأسر المعيشية التي تعولها امرأة بكونها فقيرة، في مقابل ٤٤,٩ في المائة من مجموع الأسر المعيشية. ومن ثم، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاستراتيجية الثانية للتنمية الاقتصادية

والحد من الفقر في ضمان نمو مطرد والحد من الفقر على الصعيد الوطني وفي أوساط جميع الفئات.

١٣ - وفي حين تحققت مكاسب في مجال الحكم الديمقراطي، لا تزال هناك تحديات كبيرة ماثلة. وثمة حاجة إلى تعزيز المشاركة الشاملة في العملية السياسية. معالجة مسألة الحيز السياسي، بالإضافة إلى أوجه الضعف في قدرة المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وثمة أيضا حاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات القضائية من أجل توفير خدمات قضائية بجودة رفيعة وتقليص عدد القضايا المتراكمة وتحسين نوعية الادعاء.

١٤ - ووفقا للأرقام الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاءات في عام ٢٠١٢، تبلغ الكثافة السكانية في رواندا ٤١٦ شخصا لكل كيلومتر مربع، مما يجعلها من أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في أفريقيا. وفي حين يعد هذا الواقع الديمغرافي فرصة سانحة، فإنه ينطوي على أخطار ويشكل ضغطا على الاقتصاد. والكثافة السكانية وارتفاع النمو السكاني (حيث يناهز معدل نمو السكان ٢,٧ في المائة، ويبلغ معدل الخصوبة ٤,٩ أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب) والفقر كلها عوامل تجتمع لتشكل ضغطا كبيرا على قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة، لا سيما الأراضي، مما يؤدي إلى حالات انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تدهور البيئة على نطاق واسع إلى تقويض إمكانية حصول الفقراء على الأراضي والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في كسب الرزق.

١٥ - ويؤدي الاستثمار غير الكافي في الهياكل الأساسية للطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل، إلى جانب تضافر الضغوط الناجمة عن الإنتاج الزراعي وارتفاع النمو السكاني والتوسع الاقتصادي والاحتياجات المتزايدة من الطاقة، إلى زيادة الضغط على رواندا من الناحية البيئية. وبالتالي، هناك حاجة إلى قدر كاف من التمويل وبناء القدرات حتى تتمكن الحكومة من تقديم الخدمات اللازمة لدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - وعقب إغلاق محاكم الغاكاكا في عام ٢٠١٢، تظل العدالة والمساءلة فيما يتعلق بقضايا الإبادة الجماعية الناشئة مثار قلق. ولا تزال وحدة تعقب الممارين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، التي أنشئت بغية الاستفادة من أعمال هذه المحاكم، تفتقر إلى القدرة الكافية على محاكمة الأعداد الكبيرة من الروانديين المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية المتواجدين في بلدان أجنبية.

١٧ - ويؤدي السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة في رواندا. ولا يزال النزاع المتكرر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤثر سلبا على الاستقرار الإقليمي، حيث تؤوي رواندا حاليا أزيد من ٧٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين

الكونغوليين. وقد أفضى النهج الشامل الجديد الذي شجع عليه الأمين العام في التعامل مع دورات العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى إقدام ١١ بلدا، من بينها رواندا، على توقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا. والإطار هو نهج شامل يقتضي اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإجراءات على الصعيد الإقليمي للتصدي للشواغل والمصالح المشروعة لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وإجراءات على الصعيد الدولي دعما لتلك المبادرات.

رابعا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة

١٨ - توفر الأمم المتحدة المساعدة التقنية والمالية من خلال الشرطة الوطنية الرواندية دعما لبرامج منع الجريمة. وقد أدى هذا الدعم إلى إنشاء أندية لمكافحة الجريمة في المدارس والمجتمعات المحلية. وأدت آلية مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال حفظ النظام العام إلى تحسين إجراءات الحد من الجريمة ومنعها من خلال تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني فيما يخص أعمال الشرطة لضمان الحفاظ على القانون والنظام والأمن الشخصي.

١٩ - وتعزز منع الجريمة بفضل أنشطة توعية الشباب في مجال منع الجريمة والحد منها في المدارس الثانوية والجامعات وأندية مكافحة الجريمة، وكذلك توعية عامة السكان عن طريق القادة المحليين، في منع الجريمة، وكان الإسهام الأهم لتلك الأنشطة هو دورها في الجهود الرامية إلى مكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية.

٢٠ - وأقامت الأمم المتحدة أيضا شراكة مع الشرطة الوطنية في مجال تدريب ضباط الشرطة، ولا سيما الضابطات، على مكافحة العنف الجنساني. وقد زود التدريب الضابطات بالمهارات اللازمة للتحقيق في قضايا العنف الجنساني والتصدي لها على نحو ملائم وتوفير الدعم اللازم والمناسب للضحايا.

٢١ - وبدعم من الأمم المتحدة، استفاد من التدريب في مجال العنف الجنساني والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ٣٧ من مقدمي الرعاية الصحية و ٦٥ من منسقي الشؤون الجنسانية في الشرطة الوطنية و ٦٦ من قادة المجتمعات المحلية في اللجان المعنية بالعنف الجنساني المنشأة على مستوى القطاعات، بالإضافة إلى الوحدات المعنية بمساهمة المجتمعات المحلية في أعمال حفظ النظام العام ورابطات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وقدّمت المساعدة لهؤلاء أيضا من أجل بناء شراكات بهدف تعزيز منع العنف الجنساني والتصدي له على مستوى المجتمعات المحلية.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، عززت الأمم المتحدة المراكز الجامعة التي توفر خدمات شاملة للناجين من العنف الجنساني، والتي استفاد منها ٧١٤ ٤ من هؤلاء (٤٩ في المائة من النساء و ٤٦ في المائة من الأطفال و ٥ في المائة من الرجال). وأدى نجاح نموذج المركز الجامع إلى اختيار رواندا لاستضافة مركز للتدريب المتفوق في مجال منع العنف الجنساني والتصدي له في المنطقة. ودعمت الأمم المتحدة وزارة الصحة، من الناحيتين التقنية والمالية، في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية للنهوض بالمراكز الجامعة. وساهمت المنظمة أيضا في تعزيز وتنفيذ نهج متعدد القطاعات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين بها، وذلك من أجل تحسين مستوى التنسيق والبحث. وبفضل الخطط الاستراتيجية التي وضعتها رواندا فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، فإنها ماضية في طريقها إلى تحقيق استفادة الجميع من اختبارات الكشف عن الإصابة بالفيروس وعلاج المصابين به، حيث تبلغ نسبة المستفيدين حاليا ٩٥ في المائة.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٠، دعمت الأمم المتحدة الحكومة، من خلال اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، في إعداد أول مقياس للمصالحة الوطنية. وهي تواصل إجراء دراسة متابعة وبمحت إجراءات السياسات التي يلزم اتخاذها لمواصلة الحد من حالات حدوث الجرائم ذات الصلة بالإبادة الجماعية. وعلاوة على ذلك، دعمت الأمم المتحدة اللجنة في مجال تنظيم حوارات مجتمعية بشأن الوحدة والمصالحة، بالإضافة إلى إنشاء أندية للوحدة والمصالحة في المدارس والمجتمعات المحلية.

٢٤ - وفي مجال العدالة، دعمت الأمم المتحدة اختتام إجراءات محاكم غاكاكا. وسوف تواصل الإسهام في أعمال توثيق تراث نظام "الغاكاكا" وإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية. وكانت محاكم الغاكاكا لدى إغلاقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد نظرت في ٦٣٤ ٩٥٨ قضية.

٢٥ - وبعد أن أُنجزت الدائرة الوطنية لمحاكم الغاكاكا أعمالها في حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدمت الدائرة لوحدة تعقب الهاربين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية قائمة تضم ٦٥٨ ٧١ من هؤلاء الهاربين الذين أدينوا غيابياً ويُجهل مكان وجودهم. وتعتزم الوحدة تعزيز قدرتها على مقاضاة الأعداد الكبيرة من المشتبه في ارتكابهم جرائم إبادة جماعية الموجودين في بلدان أجنبية. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة تدعم في الوقت الراهن هيئة الادعاء العام الوطنية عن طريق وزارة العدل بغية استكمال تجربة نظام الغاكاكا الناجحة بواسطة الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجري تقديم المساعدة التقنية لدعم هذه الوحدة من خلال البحوث والتحقيقات وأنشطة الدعوة

والاتصال. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية لرصد عملية التثام الجراح وللتصدي لبعض التحديات التي ما زالت تواجه المجتمع الرواندي، ولا سيما التحديات المتعلقة باستعادة الممتلكات والأصول.

٢٦ - وأنشئت آلية دولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) كجزء من استراتيجية الأمم المتحدة للإلغاء التدريجي لأعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. واستلم فرع أروشا التابع للآلية مهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإن كانت المحكمة تتمتع، وفقا للترتيبات الانتقالية المرفقة بالقرار، باختصاص إنهاء جميع إجراءات المحاكمة أو الإحالة التي ظلت معلقة لديها حتى ذلك التاريخ.

٢٧ - وبالشراكة مع وزارة العدل، دعمت الأمم المتحدة إنشاء مكاتب تعنى بسبل اللجوء إلى القضاء ولجان محلية من الوسطاء، من أجل تقديم المشورة القانونية وخدمات الوساطة القانونية للمواطنين كجزء من آليات العدالة الانتقالية. ومنذ عام ٢٠٠٨، دعمت المنظمة، من خلال الوزارة، توفير المعونة والمساعدة في المسائل القانونية، لا سيما لأكثر الفئات ضعفا.

٢٨ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم أيضا لرابطة أرامل الإبادة الجماعية لتيسير أنشطة التدريب في مختلف المجالات، بما في ذلك تقديم المشورة والمعرفة الأساسية وتبادل المعلومات. وجرى تمكين ضحايا جرائم الإبادة الجماعية من توفير الدعم التقني للشرطة الوطنية من أجل الاستجابة بفعالية لاحتياجات ضحايا العنف الجنسي. وهذا دليل على تمكين عضوات الرابطة اللواتي بدأن كضحايا ضعيفات وأصبحن لا مجرد ناجيات فحسب، بل فاعلات مهمات في التصدي للعنف الجنسي والجنساني.

٢٩ - وفيما يخص التمكين الاقتصادي، تواصلت الأمم المتحدة دعم مبادرات بناء قدرات عضوات رابطة أرامل الإبادة الجماعية ورابطة بينيمبوهوي لتطوير وتعزيز مهارتهن في الحرف اليدوية وإنتاج سلال السلام (أغاسيكي) بغرض تصديرها. وقد تبين أن هذه المبادرة واحدة من أكثر الاستراتيجيات نجاحا في التصدي للعنف الجنسي والجنساني، بالنظر إلى أن الفقر هو أحد العوامل الرئيسية التي تجعل الضحايا عرضة لمثل هذا العنف.

٣٠ - كما تدعم الأمم المتحدة رابطة أرامل الإبادة الجماعية من خلال مشروع يهدف إلى بناء قدرات المساعدين القانونيين في مجال حقوق الملكية والميراث، وتوعية عضوات الرابطة والمستفيدات من المشروع المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحقوقهن في الملكية والميراث، وتقديم المساعدة القانونية فيما يتعلق بمنازعات الملكية والإرث.

٣١ - وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، دعمت الأمم المتحدة هذه الرابطة من خلال تنظيم دورة تدريبية لمدة يومين بشأن المسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية والتراع لفائدة الأرملة في قطاع مومبوا. وقامت الأرملة المائة اللاتي شاركن في هذه الدورة بإثارة القضايا التي تحول دون تمتعهن بحقوقهن، مثل حق الاستفادة من الأراضي التي تعود لأسر أزواجهن. وبعد انتهاء التدريب، شارك كل من الأمين التنفيذي لقطاع مومبوا والوسطاء المجتمعيين في حل هذه القضايا. وساعد التدريب في مجال قانون الإرث الأرملة على فهم حقوقهن، وأصبح بمقدورهن الآن المطالبة بتلك الحقوق بدعم من المساعدين القانونيين.

٣٢ - وللحد من أوجه الضعف، قامت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ بدعم الجهود الرامية إلى توعية النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررات منه بما لهن من حقوق الملكية والميراث. وفي هذا الصدد، تلقى ٤١٨ ٦ من أرملة وأيتام الإبادة الجماعية المقيمين في كيغالي والمقاطعة الجنوبية، ممن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، المساعدة في مجال التوعية من المساعدين القانونيين. وقام ما مجموعه ٥٠٤ ٥ من هؤلاء (أي نسبة ٨٦ في المائة) باتخاذ المبادرة للنضال من أجل الحق في الأرض، بينما حصل ٣٣٠٢ من الأشخاص (أي نسبة ٥١ في المائة) على حلول إيجابية لمشاكلهم بفضل المساعدة المقدمة. وفي المجموع، عُرض على المحاكم ٢٠٢ من قضايا أرملة وأيتام الإبادة الجماعية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٣ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم من أجل تعزيز الإلمام والوعي بضرورة حماية حقوق المرأة في الملكية والميراث لدى المسؤولين عن وضع وتنقيح وتنفيذ الأطر والإجراءات القانونية ذات الصلة بهذا الموضوع. وجرى تدريب ما مجموعه ١٠٢ من المساعدين القانونيين على كيفية حماية حقوق الملكية والميراث للأرملة المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مراكز متنقلة للمساعدة القانونية لمساعدة المحامين والمساعدين القانونيين على الاتصال بالمستفيدات. وهذا يساهم في التقليل إلى أدنى حد من التكاليف التي يتجشمنها وغير ذلك من العراقيل عند التماس المشورة من المساعدين القانونيين والمحامين.

٣٤ - ودعمت الأمم المتحدة الاحتفال باليوم الدولي للأرملة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في قطاع مومبوا. وحضر الاحتفال نائب عمدة مقاطعة غيساغارا، وممثلون عن الجيش والشرطة، وممثلون عن نادي الوحدة ورابطة أنصار النساء/تويزي هاموي وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وحضره أيضا ٣٣١ من أرملة تلك المقاطعة، اللاتي أدلين بشهادات حول ما حققته الأرملة من إنجازات وما واجهتهن من تحديات منذ عام ١٩٩٤.

٣٥ - وفيما يخص الدعم المقدم للأطفال، لا تزال الأمم المتحدة تدعم رابطة أويسنغا نيمانزي، التي تشارك أساسا في التوعية بمشاكل الصحة العقلية للأطفال الناجين من الإبادة الجماعية. وفيما يخص أشكال الدعم الأخرى التي تقدمها المنظمة، فقد جرى تدريب ١٧٩ من أعضاء تعاونيات سلال السلام على إدارة التعاونيات وتطوير الأعمال التجارية والتسويق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ما يربو على ٨٠٠ من ناسجات السلال على القيادة والتربية الوطنية. ومعظم أعضاء هذه التعاونيات من الأرمال، بمن فيهن الناجيات من الإبادة الجماعية.

٣٦ - وفي كل سنة، يتواصل اتحاد رابطات موظفي الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية المتضررة من الصدمة النفسية للإبادة الجماعية كجزء من مساهمة الاتحاد في عملية التثام الجراح الوطنية.

٣٧ - وإحياء لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ من بين موظفي الأمم المتحدة، أقيم نصب تذكاري في مباني مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وافتتح رسميا في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وافتتح نصب تذكاري جديد من قبل رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على سبيل تجديد ذكرى من قضاؤنا نجيبهم.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٨ - لقد أحرزت رواندا تقدما ملحوظا في تعزيز السلام والاستقرار منذ عام ١٩٩٤، وهو ما تجسد في تحسين الأداء الاقتصادي. بيد أن البلد لا يزال يواجه تحديات في الحفاظ على هذه المكاسب وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف في صلب إطار سياستها العامة، كما هو محدد في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وما فتئت الحكومة تبرهن على قيادتها المتينة لعملية التنمية وامتلاك زمام الأمر فيها باستخدام عدة آليات لتعزيز فعالية المعونة والتنسيق بين الشركاء الإنمائيين وتهيئة بيئة مواتية للتعاون الإنمائي الفعال. وتعد منظومة الأمم المتحدة شريكا قويا للحكومة في تصميمها على ضمان مستقبل مشرق لشعب رواندا. وستواصل المنظمة تقديم المشورة الاستراتيجية ودعم الجهود الوطنية للحفاظ على المكاسب التي أحرزت حتى الآن في مجال توطيد الوحدة والسلام والمصالحة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المشترك، فضلا عن كفاءة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا.

٣٩ - وبعد اختيار رواندا باعتبارها أحد البلدان الثمانية الرائدة في نهج "توحيد الأداء" في عام ٢٠٠٧، جرى تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية، وهو ما أدى إلى زيادة تعزيز دعم الأمم المتحدة للبلد وتحسين مستوى تماسك العمليات وكفاءتها. وحظي إطار العمل الجديد للمساعدة الإنمائية، وهو خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، بموافقة الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، وقد تمت موافقته مع الاستراتيجية الثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، التي تغطي نفس الفترة. وتتيح هذه المواءمة فرصة هامة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تبدي التزامها بالمبادئ والممارسات الواردة في إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، ولكي تستجيب لأكثر المسائل إلحاحا التي تؤثر على حياة السكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا. وستساعد المواءمة مع أولويات الحكومة أيضا على تعزيز دور وكالات الأمم المتحدة في عمليات المواءمة والتنسيق بين الجهات المانحة.

٤٠ - وضمن الإطار العام للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية، تُبذل جهود حاليا لتحسين إمكانية حصول الجميع على خدمات قضائية مجودة رفيعة ولتحسين برامج حماية الشهود. ونظرت محاكم الغاكاكا في أكثر من ١,٩ مليون قضية على مدى عشر سنوات فقط، وساهمت في تحقيق وحدة الروانديين ومصالحتهم مع إنصاف ضحايا الإبادة الجماعية. وقد شكل إغلاقها معلما هاما في عملية التئام الجراح في رواندا في الفترة التي أعقبت ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. وفي حين أُسندت سجلات المحاكم إلى اللجنة الوطنية لمناهضة الإبادة الجماعية، فإن اللجنة ليست مزودة بنظام ملائم لحماية الملفات بكفاءة. وسيلزم تقديم الدعم للجنة كي يتسنى لها إنشاء نظام رقمي لحفظ الملفات يضمن تعهد هذه الملفات البالغة الأهمية بالنسبة للإرث الذي خلفته محاكم الغاكاكا وجرائم الإبادة الجماعية بالقدر الكافي وإمكانية الاطلاع عليها في المستقبل. وسيلزم تقديم مزيد من الدعم لوحدة تعقب الهاربين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية التابعة لوزارة العدل والدائرة الخاصة بالمحكمة العليا المعنية بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٤١ - وفي مجال الحكم، سيلزم تقديم مزيد من الدعم لتعزيز مشاركة الشباب والنساء في العملية الديمقراطية، بما في ذلك اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيلزم تقديم الدعم أيضا من أجل تحسين فرص الحصول على خدمات وقائية وعلاجية وترويجية وتأهيلية ذات جودة رفيعة، لا سيما لصالح ضحايا العنف الجنسي والأشخاص والنساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتعزيز برامج معالجة الصدمات النفسية وتقديم الموارزة النفسية؛ وتشجيع إنشاء شبكات أمان فعالة لحماية أكثر الفئات ضعفا.

٤٢ - وتشمل مجالات الدعم الأخرى دعم الضحايا، عن طريق تحسين مساكن الفئات الضعيفة كالأيتام والأرامل والعائدين والمشردين داخليا وما يرتبط بتلك المساكن من أسباب الراحة. وسيلزم أيضا تقديم المساعدة لمبادرات كسب الرزق، وللأيتام والأطفال المعرضين للخطر، ولحماية من العنف الجنساني، وإيجاد فرص التعليم، ووضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تراعي الاعتبارات الجنسانية لصالح الفقراء والمحرومين.

٤٣ - وسيظل دعم فئات السكان لبناء مؤسسات مستدامة وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل من خلال بناء القدرات وتوفير القروض الصغيرة وتيسير سبل النفاذ إلى الأسواق أمرا ذا أولوية من أجل تشجيع تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف وطأة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يعد تقديم الدعم للمبادرات الخاصة الرامية إلى تلبية احتياجات الذين أصيبوا بجروح جسدية أسفرت عن إعاقات عقلية و/أو جسدية من بين الأمور البالغة الأهمية، وكذلك الشأن بالنسبة لدعم المسنين من الناجين من الإبادة الجماعية.